اسم المفعول كشروط اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة
لأل والمجرد منها وقد مضى ذلك **ثم قلت** الخامس الصفة
المشبهة وهي كل صفة صح اسناد فعلها الى ضمير موصوفها وتختص
بالحال وبالمعمول السببي المرفوع فاعلا او بدلا او
تنصب مشبها او تمييزا او مجرورة بلا اضافة الا ان كانت بأل
وهو عار منها **واقول** الخامس من الاسماء العاملة عمل
الفعل الصفة المشبهة وهي عبارة عن ما ذكرت ومثال ذلك
قولك زيد حسن وجهه بالنصب او بالجر والاصل وجهه بالرفع لكنه
فاعل في المعنى اذ الحسن في الحقيقة انما هو للوجه ولكنك اردت
المبالغة فحولت الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه
حسنا واخرت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول
لان العامل به حسن طالب له من جهة المعنى لانه معموله على الاصح
وكان يصح ان يرفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستتار فاعله
وهو الضمير فاشبه المفعول في قولك زيد ضارب عمرا الا ان ضاربا
طالب له ولا يصح له ان يرفعه على الفاعلية فينصب لذلك فالصفة
مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد ومنصوبها يشبه مفعول
اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لك
بعد ذلك ان تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة
ايضا لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب لا عن الرفع لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة ابدا عين مرفوعها وغير منصوبها
فافهمه وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه احدها انها

لا تكون

لا يكون الا للحال واعني به الماضي المستمر الى زمن الحال واسم
الحال واسم الفاعل يكون للماضي والحال والاستقبال والثاني
ان معمولها لا يكون الا سببيا واعني به ما هو متصل بضمير
الموصوف لفظا او تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا
واجنبيا تقول في الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد
حسن الوجه اي الوجه منه حسن او وجهه فهو اما على نيابة
المضاف الضمير المضاف اليه او على حذف الضمير من غير نيابة
عنه ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول ضارب عمرا الثالث
ان معمولها لا يكون الا متوخرا عنها تقول زيد حسن وجهه
ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون متوخرا
عنه ومتقدما عليه تقول زيد غلامه ضارب السوام انه يجوز
في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل
الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه واحد وهو الاضافة
كما ان الرفع له وجهان احدهما ان يكون فاعلا والثاني
ان يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وان النصب فيه
تفصيل وذلك لان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان
احدهما ان يكون النصب به على التشبيه بالمفعول به والثاني
ان يكون تمييزا وان كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين
كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت
ان جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض
مقيد بان يكون الصفة بأل او المعمول مجردا منها ومن الاضافة